

اقتصاد

العش : شركة تأمين إيرانية طلبت الترخيص
فصل ٦٠ وكيل تأمين بسبب المخالفات

الوطن

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ «الوطن» في حين تم الترخيص لنحو ٧٩ خبير أضرار حوادث ومسوي خسائر، ونحو ٦ استشاريي تأمين و٦ إكتواريين، في حين تم منح ترخيص لـ ٤ وسطاء تأمين، وشركة وساطة، وشركة أخرى مازالت قيد استكمال التراخيص المطلوبة منها. ولجهة شركات التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية بين أن هناك شركة تأمين إيرانية طلبت الترخيص وهي قيد البحث والمتابعة، في حين تم الترخيص مؤخراً لشركتي إدارة ليصبح عدد شركات إدارة النفقات الطبية المرخص لها ٨ شركات.

ورأى العش أن عدد شركات التأمين وإدارة النفقات الطبية العاملة في السوق يغطي الاحتياجات الحالية لسوق التأمين، لكن هناك الكثير من الشركات تقوم بدراسة مستقبلية للسوق وتخطط لتكون حاضرة في المرحلة المقبلة من الإعمار. وبين أن سوق التأمين حقق خلال العامين الماضيين نمواً جيداً، وهو مؤشر تعاف، وأن سوق التأمين يتحسن بالتوازي مع التحسن العام في المناخ الاقتصادي، وتحسن الظروف العامة، منوهاً بأن شركات التأمين تعمل على تحديث برامج عملها وتطوير خدماتها ومنتجاتها في السوق بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الحالية، حيث تتجه الكثير من الشركات لطرح منتجات تأمين صغيرة تتناسب مع الظروف العامة مثل التأمينات الشخصية وتأمينات علاجية داخل المشافي.

وأشار إلى أن هناك تعاوناً يتم العمل عليه مع مؤسسات التمويل الصغير لطرح منتجات تأمينية متناهية الصغر وتحديد المحلات والمطارات التأمينية التي يمكنهم التركيز عليها، وخاصة أن هذه المؤسسات مهمة بتأمين قروضها وطرح منتجات تأمينية ترتبط بطبيعة المشروعات التي تمويلها من تأمين الحريق والحوادث والتأمينات الصحية على العاملين في المشروع وغيرها.

وحول شركات الإدارة والتقييمات التي تجربها الهيئة لهذه الشركات، بين العش أن معدلات التحسن التي حققها شركات إدارة النفقات الطبية سيكون لها أثر مباشر على المؤمن لهم ومستوى الرضا لديهم عن الخدمات التي يتلقونها، والأهم العمل على الحد من ظاهرة سوء الاستخدام التي عادة ما يشترك فيها العديد من أطراف العملية التأمينية.

علي نزار الأغا

كتف مدير عام المكتب المركزي للإحصاء إحسان عامر لـ «الوطن» عن انتهاء العمل الميداني الخاص بالتعداد الشامل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال الأسبوع القادم، من بعدها تبدأ عمليات إدخال البيانات ومعالجتها، واستخراج المؤشرات منها، وهذا متوقع أن ينجز في شهر آذار من العام القادم ٢٠٢٠، علماً بأن التعداد يشمل خمس محافظات ميدانياً، وهي دمشق، ريف دمشق، اللاذقية، طرطوس، والسويداء.

ونوه عامر بأن المسح شامل، ويضم جميع المنشآت الخاصة والعامة، من البقالة والكشك الثابت وصولاً إلى المعامل الكبيرة، سواء كانت مرخصة، أم غير مرخصة، لافتاً إلى أن نسبة المنشآت غير النظامية ليست ضعيفة، وبأنه وفق تعداد عام ٢٠٠٤ بلغت نسبتها ٣٥ بالمئة من إجمالي المنشآت.

وعن امتناع المكتب عن تقديم بيانات مالية فريدة عن حال المنشآت لوزارة المالية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ومعالجتها، أكد أن ذلك مستحيل، بموجب قوانين الإحصاء، واستحالة تقديم أية معلومات لوزارة المالية، حتى لو تم طلبها من الوزير، إلا أن لا نتيجة لذلك، وامتنع العديد من أصحاب المنشآت عن تقديم تلك البيانات.

وأضاف أن وجه عمليات المسح الميدانية هو إغلاق العديد منها بالتراخي مع حملة «التأمين» الأخيرة، إثر تقلبات سعر الصرف وارتفاع الأسعار، ما دفع العديد من المنشآت للإغلاق هرباً من عناصر التحويل.

نتائج مسح المنشآت في آذار

مدير «مكتب الإحصاء» لـ «الوطن»: منشآت رفضت الإفصاح عن حجم أعمالها رغم تأكيد سرية البيانات وأخرى أغلقت إثر حملة التمويل



لوطب وزير المالية أو التموين معلومات عن البيانات المالية الفردية لأصحاب المنشآت لن تقدمها لهم لأن القانون لا يسمح لنا

يسمح لأي جهة «مالية» ضرائب، تموين، حماية مستهلك، تأمينات اجتماعية» بالاطلاع عليها، وسيتم استخدام البيانات بصورة إجمالية لحساب المؤشرات الاقتصادية الأساسية، كمساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني وتركيب الحسابات القومية.

كما يهدف المسح لحصر القطاع غير المنظم «الاقتصاد غير الرسمي»، والوقوف على وضعه الراهن، وتمكين إجراء المقارنات المطلوبة مع السلاسل الاقتصادية السابقة بهدف قياس معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير قياس دقيق وميوسب بأسماء الأعمال الاقتصادية في أنشطة الصناعة التحويلية، والكهرباء والغاز والماء، والتشييد، والتجارة، والفنادق والمطاعم، والنقل والتخزين والاتصالات، والبنوك والتأمين، والخدمات الاجتماعية والشخصية، والبرترول والمعادن، تبعاً لنوع ملكيتها، رأس المال، الإيرادات، وحجم قوة العمل، إضافة إلى تصنيفات وأد عامر بأن جميع البيانات سرية ولا

وغيرها. ولفت إلى أن المشروع يتم تنفيذه مع هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير إطار محدث ومتكامل للمنشآت الاقتصادية لاستخدامه في مختلف المسوح الإحصائية الاقتصادية المنفذة بالعيبة المتصمة للتعداد وتلك المنفذة على أسس دورية، وتوفير بيانات شاملة تعريفية واقتصادية عن جميع المنشآت في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب إطار دقيق وميوسب بأسماء الأعمال الاقتصادية في أنشطة الصناعة التحويلية، والكهرباء والغاز والماء، والتشييد، والتجارة، والفنادق والمطاعم، والنقل والتخزين والاتصالات، والبنوك والتأمين، والخدمات الاجتماعية والشخصية، والبرترول والمعادن، تبعاً لنوع ملكيتها، رأس المال، الإيرادات، وحجم قوة العمل، إضافة إلى تصنيفات وأد عامر بأن جميع البيانات سرية ولا

تجار يشتكون مزاجية عناصر الجمارك ودخول محالهم دون تنسيق.. و«الجمارك»: فصل أي عنصر غير ملتزم

عبد الهادي شباط

يبدو أن حملة الجمارك الأخيرة أثارت الكثير من التحفظات والملاحظات لدى تجار دمشق، فرغم أن التصاريح الرسمية الواردة من إدارة الجمارك تفيد بأن هذه الحملة معنية بطوق أمان جمركي حول دمشق لمنع وصول المهربات للمحال والأسواق في العاصمة، إلا أن التجار يسجلون الكثير من التساؤلات عن توقيت الحملة والهدف الأساس منها.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد خطاب أن هناك مزاجية في تعامل عناصر الجمارك مع مذكرة التفاهم الموقعة بين الغرفة وإدارة الجمارك، ففي الوقت الذي تنتزم فيه دوريات جمركية بهذه الاتفاقية بعدم الدخول للمحال والمستودعات إلا في حالات معينة وبرفقة ممثلين عن غرف التجارة والصناعة، يدخل بعض العناصر للمحال في الأسواق من دون مراعاة هذه المذكرة، وأن بعض العناصر فهموا حملة الجمارك الأخيرة التي أعلن عنها بأنها تسمح وتتيح بالدخول لكل المحال والمستودعات والأسواق وهو الأمر الذي يثير حفيظة الكثير من الباعة ويحدث بلبلة في الأسواق.

كما تحدث عن مشكلة يعاني منها بعض التجار من جهة تظلم البضائع والمواد المخزنة بمستودعات بريف دمشق كانت ضمن مناطق شهدت توترات



وجود تجاوزات فهي تجاوزات فردية، ولا تمثل توجهيات الجمارك. ونوه بأن الإدارة تستعمل على التحقق من أي شكوى ترد إليها في هذا الخصوص، وستتم معاقبة العنصر المخالف، حيث تعمل الجمارك بالتوافق مع التوجهات الحكومية للحفاظ على استقرار الأسواق والتعامل مع المهربات بروية إستراتيجية، وأن الحملة التي أعلن عنها مؤخراً هي استمرار لما تعمل عليه الجمارك في مكافحة ظاهرة التهريب والقضاء عليها، وأن الجديد فيها هو التركيز على إحداث نطاق جمركي حول دمشق لضبط المخالفات والمهربات قبل وصولها للمحال والباعة، وهو ما يعزز عدم التوجه نحو الأسواق التجارية من قبل الجمارك.

وحول نقل البضائع والمواد من المستودعات وخاصة بريف دمشق بين الكسيري أن لكل بيان جمركي خصوصية، ولا يمكن التعامل مع كل البيانات بالحالة نفسها، مبيناً أن هناك اتفاقية مع وزارة الصناعة تسمح للصناعيين بنقل آلات وتجهيزات معاملهم للمناطق التي يرغبون فيها بناء على كشف تجريبه لجنة مشتركة من الصناعيين والجمارك للتحقق من الآلات والتجهيزات.

وأكد أن إدارة الجمارك منفتحة بالتعامل مع الصناعيين والتجار وهناك تنسيق مستمر، ويمكن البحث في أي مشكلة تواجه العمل والتفاهم والوصول لحلول لها.

خلال الفترة الماضية وحالياً هي مناطق أمانة ومستقرة، حيث يواجه التاجر مشكلة مع الجمارك عند نقل هذه البضاعة من جهة الاعتراض على قدم البيان الجمركي، وهو أمر خارج رغبة التاجر الذي اضطر لترخيصه في المستودعات حتى عودة مثل هذه المناطق للسيطرة بشكل كامل، وطلب الخطاب إيجاد حل أو تقام يمكن من نقل هذه المواد والبضائع للمحال والصالات التجارية.

بتكلفة لا تقل عن ٥٠ مليار ليرة للمشروع الواحد
ظاهر لـ «الوطن»: مشاريع ٧ ضواح
سكنية جاهزة للإعلان في ٥ محافظات

الوطن

الإشاعات العسكرية ومؤسسة الإسكان العسكري، و٣ شركات إنشائية بالأصل، ودخلت مجال التطوير العقاري مؤخراً، وهي الشركة العامة للطرق والجسور والشركة العامة للبناء والتعمير والشركة العامة للمشاريع المائية. ولفتت ظاهر إلى أنه انطلاقاً من الحرص على مشاركة القطاع الخاص في عملية التطوير العقاري وخاصة أنه يشكل نسبة ٧٠٪ من إجمالي الخطة السكنية، فإن الوزارة سوف تمنح مدة عام للشركات الحاصلة على ترخيص نهائي ولم تبشر العمل في المنطقة الموطئة بها من ناحية تجهيز المخططات والبدء بالتنفيذ والإسقف بلغة ترخيص الشركة، مبيناً أن الكلفة التقريبية لكل مشروع تبلغ نحو ٥٠ مليار ليرة سورية بحد أدنى، وخاصة أن المشاريع ذات مساحة كبيرة.

كشفت معاونة وزير الأشغال العامة والإسكان لشؤون التطوير العقاري راما ظاهر لـ «الوطن» عن جاهزية مشاريع ٧ مناطق تطوير عقاري لإقامة ضواح سكنية من أصل ٢٦ منطقة قيد الدراسة، للإعلان من اللجنة الإدارية المعنية، شملت محافظات ريف دمشق في منطقتي عدرا الصناعية والسكنية، وحماة في منطقة وادي الجوز، وحمص في حسياء، والقنيطرة في منطقة وعرة القروصة الصناعية والسكنية، ومنطقة الحيدرية في حلب، إضافة إلى محافظتي دير الزور والسويداء.

ويبنت ظاهر أن عدد مناطق التطوير العقاري التي تم تجهيز أضرارها كاملة بلغ ٢٦ منطقة، منها ١٨ منطقة سوف تحدث على أراض تعود ملكيتها للدولة، و٨ على أراض يملكها القطاع الخاص. وأكدت أن المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التطوير العقاري بلغت ٦ مؤسسات، وهي المؤسسة العامة للإسكان ومؤسسة تنفيذ

رغم نقص المنزلي والمخصص للكهرباء

مصادر في «محروقات»: تحويل سيارات النقل العامة إلى الغاز ممكن
بتخصيص جزء من إنتاج الغاز الطبيعي ووضع خزانات في محطات الوقود!!

بالنسبة للبنزين والمازوت كانت قبل الأزمة تعطي ثلثي الحاجة. وبينت أن تحويل السيارة للعمل من البنزين أو المازوت إلى الغاز يتم من خلال وضع خزان صغير يركب على السيارة له جهاز أمان وتوصيلات مع جهاز أمان للتنفيس، مشيرةً إلى أن هذه التجربة جيدة بالنسبة للقطاع العام. وبخصوص مشروع تطبيق نظام GPS لفتت المصادر إلى أنه قبل الحرب الإرهابية على سورية كان هناك مشروع متكامل لأتمتة المستودعات من المصافي إلى مقاصدها، سواء كانت محطات خاصة أم عامة، وتوقف هذا المشروع حالياً وعملت دفتر شروط فنياً و تجهيزات المشروع من عندنا.

سيارات «السورية» للنفط» كانت تعمل على الغاز



ولفتت إلى أن تطبيق هذا الأمر سوف يقلل استهلاك البنزين والمازوت، مشيرةً إلى أن الطاقة التكريرية للمصافي

الوقود الحالية نفسها، بحيث يتم إنشاء خزان غاز في كل محطة مع مضخة، تجهيزات أمانة على السيارات.

تجارب في الحقول، وتم تسيير سيارات السيارت للعمل من البنزين والمازوت إلى الغاز، وإنشاء محطات تعبئة للغاز لافتةً إلى أنه قبل الأزمة تم تطبيق

السيارات للعمل من البنزين والمازوت إلى الغاز، وإنشاء محطات تعبئة للغاز لافتةً إلى أنه قبل الأزمة تم تطبيق

السيارات للعمل من البنزين والمازوت إلى الغاز، وإنشاء محطات تعبئة للغاز لافتةً إلى أنه قبل الأزمة تم تطبيق

البيئية لأن احتراق الغاز كامل، والتخفيف من تلوث المدن، مبيّنة أنه بالنسبة للغاية والجدوى من المشروعين فإن تكاليفهما تعتبر قليلة. وبالنسبة لدى واقعية مشروع تحويل أليات النقل العامة العاملة على البنزين للعمل على الغاز الطبيعي وسط أزمة غاز منزلي ونقص في كميات الغاز الموردة للكهرباء، أوضحت المصادر أن الغاز الطبيعي متوفر في سورية وموجود في المنطقة الوسطى والمنطقة الساحلية مستقبلاً، مشيرةً إلى أن الغاز الخام يمكن استثماره والاستفادة منه في النقل بدل البنزين والمازوت، مع إمكانية تخصيص جزء من الغاز الطبيعي المنتج حالياً لغايات للتقليل. وأوضحت المصادر أن تطبيق هذا المشروع ممكن، ويحتاج لعملية تحويل

رامز محفوظ

عملت «الوطن» من مصادر في شركة «محروقات» أن مشروع تطبيق GPS لتتبع أليات النقل العمومية العاملة على البنزين والمازوت (العامة) وأليات نقل البضائع وسيارات نقل المشتقات النفطية ونقل الأشخاص، وتحويل أليات النقل العامة على البنزين إلى الغاز مطروحاً قبل الحرب الإرهابية على سورية، لافتةً إلى أن الغاز من مدين المشروعين التخفيف من عمليات الاستيراد والطلب على القطع الاجنبي، وضبط عمليات التهريب والغش بالنسبة للمشتقات النفطية والسمرسة والتجارة بها، وضبط عمليات النقل وحركة الأليات، بالإضافة للاهتمام أكثر بالجوانب